

بسبب العطلة تخفيض تزويد وسائل النقل بالمازوت وتوجيهها نحو التدفئة مجلس الوزراء يطلب من «الكهرباء» تخصيص أكبر كمية متاحة للاستهلاك المنزلي خلال الأيام العشرة المقبلة

محمد راكان مصطفى
فادي بك الشريفة

في ضوء الأوضاع الجوية السائدة، وفي ظل واقع الكميات المتوفرة من وسائل التدفئة الذي قيده العقوبات الاقتصادية الجارية، وحرصاً على اتخاذ كل الإجراءات الممكنة لضمان الاستجابة المناسبة للظروف الجوية السائدة، وحرصاً كذلك على توفير أكبر كمية ممكنة من حوامل الطاقة المتوفرة وتخصيصها لخدمة المواطنين، أصدرت رئاسة مجلس الوزراء قراراً بتعطيل الجهات العامة خلال المدة الممتدة من اليوم الأحد ٢٣ / ١ / ٢٠٢٢، وحتى يوم الخميس ٢٧ / ١ / ٢٠٢٢، وتراعي أحكام الفقرة /ج/ من المادة /٤٣/ من القانون الأساسي للعمال في الدولة بالنسبة للجهات العامة التي تتطلب طبيعة عملها أو ظروفها استمرار العمل فيها.

وطبقت رئاسة المعنيين والمحافظة وأعضاء الوزراء ومن يعامل معاملتهم، الاستمرار بالعمل مع العاملين في مكاتبهم فقط، لمناخ ما يلزم من قضايا خدمية أساسية دون الإدارية، في وزارتهم والإدارات العامة الرئيسية التابعة للوزارة أو المرتبطة بها. وقامت رئاسة مجلس الوزراء لاحقاً لتكثيفها القاضي بإعطاء الأولوية لتخصيص مادة المازوت المتوفرة لصلحة التدفئة، خلال الأيام العشرة المقبلة، بالطلب من وزارتي الإدارة المحلية والبيئة والنظف والثروة المعدنية العمل على الأقل نسبة المازوت المخصصة للتدفئة خلال المدة المذكورة ٥٠ بالمئة من كميات المازوت



المخصصة لكل محافظة، والتنسيق مع الوزراء المعنيين والمحافظة وأعضاء لجان المحروقات في المحافظات وما يلزم لضمان متابعة حسن التنفيذ. وحول هذا القرار كشف مصدر مسؤول في محافظة دمشق لـ«الوطن» أنه ضمن التوجه الحكومي تم تخفيض عدد الطلقات اليومية لوسائل النقل إلى ١٢ طلباً بانخفاض ٤ طلبات تذهب لصلحة مازوت التدفئة. وأكد أن قيمة الكميات التي ستذهب إلى التدفئة تتجاوز ٩٥ ألف لتر يومياً، مشيراً إلى أن وسائل النقل في العاصمة تخدم ريف دمشق أيضاً. بدوره كشف عضو المكتب التنفيذي

لقطاع المحروقات في ريف دمشق ريدان الشيخ لـ«الوطن»، أنه انطلاقاً من التوجه الحكومي، تقرر تخفيض مخصصات النقل من المحروقات يومياً في ريف دمشق لصلحة مازوت التدفئة. وبين أنه تم تحويل ١٠ طلبات يومياً بما يعادل ٢٤٠ ألف لتر مازوت كانت تزود وسائل النقل لتذهب لصلحة التدفئة. ولقد الشيخ إلى أن طلبات التدفئة أصبحت في السبيل ذاته طلبت رئاسة مجلس الوزراء من وزارة الكهرباء أكبر كمية ممكنة من الطاقة الكهربائية المتاحة

للاستهلاك المنزلي خلال الأيام العشرة المقبلة. وطبقت رئاسة مجلس الوزراء من وزارة التنمية الإدارية اتخاذ ما يلزم لتعديل مدة التقديم للمسابقة الوارد ضمن أحكام المادة رقم /٥/ من القرار رقم /٨١/ م.و تاريخ ٣٠ / ١١ / ٢٠٢١، القاضي بتحديد مدة تقديم طلبات الاشتراك بالمسابقة المركزية التي تجريها وزارة التنمية الإدارية، خلال المدة ٢٣ / ٢٤ / ٢٠٢٢ بحيث تبدأ يوم الأحد الموافق بتاريخ ٣٠ / ١ / ٢٠٢٢، ويستمر التقديم حتى نهاية شهر شباط من عام ٢٠٢٢، على أن يعرض الموضوع على جلسة مجلس الوزراء المقررة يوم الثلاثاء القادم للمداولة

واتخاذ ما يلزم لتعديل المدة وفق ما ورد أعلاه. مدير فرع مخابز دمشق نائل سمندر أكد لـ«الوطن» أن جميع المخابز تعمل بصورة طبيعية خلال فترة العطلة، منها بتوفير كامل احتياجات اللازمة لصناعة رغيف الخبز، لافتاً إلى استمرار العمل في فرعي الحبوب والمحروقات، ومؤكداً التنسيق المستمر بين جميع الأطراف بما يضمن استمرار العمل بالصورة الاعتيادية. بدوره مدير فرع المؤسسة السورية للتجارة في دمشق وسيم المصطفى أكد استمرار العمل في جميع المنافذ والصالات بما يضمن استمرار توزيع المواد المغننة عبر البطاقة الذكية لمستحقيها، إضافة إلى استمرار توزيع مادة الخبز عبر صالاتها. كما أكد مدير الفرع الاستمرار ببيع مادتي الفروج واللحمة إلى جانب كل المواد طوال فترة العطلة.

من جانبه مدير فرع المؤسسة السورية للتجارة في ريف دمشق ياسل طحان أكد لـ«الوطن» استمرار العمل في جميع الصالات بصورة اعتيادية، مشيراً إلى تسير سيارات محملة بالمواد المغننة والمواد الغذائية إلى المناطق الريفية التي لا يوجد فيها صالات للفروج. وأشار إلى التنسيق المستمر مع مديرية حماية المستهلك في المحافظة لتأمين احتياج المناطق التي لا توجد فيها مخابز أو معتمدين عبر تأمين المادة في صالات الفرع، لافتاً إلى تسويق الفرع خلال الفترة الماضية لمادة المحضيات عبر صالاتها، إضافة لإرسال سيارات محملة بالمادة إلى المناطق التي لا يوجد فيها صالات.

المصارف ستغذي صرافاتها بالأموال خلال العطلة

وزير المالية لـ«الوطن»: صرف الرواتب والأجور بدءاً من يوم السبت المقبل ٢٩ الشهر الجاري



عبد الهادي شباط

أوضح وزير المالية كنان ياغي لـ«الوطن» أن تحويل وصرف الرواتب والأجور الشهرية سيكون خلال أيام ٢٩-٣٠-٣١ الشهر الجاري (كانون الثاني) بسبب تعطيل الجهات العامة حتى نهاية الأسبوع الحالي. وبين ياغي أنه سيتم توجيه بدوام فروع المصارف يوم السبت المقبل (٢٩) من الشهر الجاري وصيانة والتأكد من خدمة الصرافات لضمان سرعة نفاذ صرف كل الرواتب والأجور تزامناً مع تحويلها من محاسبي الجهات العامة ولفيت إلى أن هناك خيارات عدة لصرف الأجور والرواتب مثل نقاط البيع والسحب المباشر من فروع المصارف إضافة للصراف الآلية التي سيتم العمل على متابعة تغذيتها من الإدارات المعنية في المصارف.

وحول عمل الصرافات خلال العطلة الحالية والمستمرة حتى نهاية الأسبوع أكد مدير الدفع الإلكتروني والتسويق والمعلوماتية في مصرفي العقاري والتجاري أنه تم تحويل كل الرواتب والأجور الشهرية للمتقاعدين لمؤسسات التأمينات الاجتماعية ومؤسسة التأمين والمعاش وأنه حتى نهاية يوم الخميس الماضي تم الانتهاء من تحويل رواتب ومعاشات المتقاعدين للصرافات وأنه تم تنفيذ صرف نسبة كبيرة من هذه المعاشات عبر الصرافات. وفي المصرف العقاري تم الإيضاح أن هناك عملاً جارياً لتوظيف معاشات ١٠٠

مناوبات لدى بعض فروع المصارف لتقديم الخدمات للمواطنين

الأعطال الفنية وحالة الإهلاك للصراف وعلى التوازي لذلك يسهل على المتعامل حركة السحب وحمل النقود. وفي المصرف التجاري بين المدير المختص أنه لدى التجاري اليوم ٣٠٠ صراف داخل الخدمة تتوزع على مختلف المحافظات والمناطق ودمشق وحدها هناك نحو ١٥٠ صرافاً عاملاً (داخل الخدمة) تتم تغذيتها ومتابعة عملها.

تصل سعة الصراف (العقاري) من فئة (٥ آلاف ليرة) لنحو ٢٥٠٠ ورقة نقدية لدى الصرافات القديمة وإلى نحو ٣٠٠٠ ورقة نقدية لدى الصرافات الجديدة وهو ما يسمح بسعة حتى ١٥ مليون ليرة لدى الصراف الجديدة تتوزع على عدة دروج. معتبرين أن توافر هذه الفئة لدى الصرافات يسهم في سرعة تنفيذ السحوبات ويخفف من عددها وبالتالي تراجع معدل

ألف متقاعد بالتنسيق مع مؤسسة التأمين والمعاش وأن عملية التوظيف جارية بمعدل ١٥٠٠ حساب أسبوعياً. ولسرعة تنفيذ عمليات السحب يتجه مصرفا العقاري والتجاري إلى التركيز على طرح الفئة النقدية الجديدة (٥٠٠٠) ليرة إلى جانب فئة (ألف ليرة) لما له من الكثير من الإيجابيات أهمها سعة الصراف لجهة ارتفاع قيمة العملة التي يستوعبها حيث

هناك عمل ومناوبات لدى فروع بعض المصارف ولجان خاصة لمتابعة عمل المدن والمحافظات وخاصة في مراكز التأمين والمعاش وأنه حتى نهاية يوم الخميس الماضي تم الانتهاء من تحويل رواتب ومعاشات المتقاعدين للصرافات وأنه تم تنفيذ صرف نسبة كبيرة من هذه المعاشات عبر الصرافات. وفي المصرف العقاري تم الإيضاح أن هناك عملاً جارياً لتوظيف معاشات ١٠٠

الخزانة الأميركية: ارتفاع التضخم أكثر من توقعاتنا

بنك «مورغان» للاستثمار يتوقع أن يصل النفط إلى ١٠٠ دولار للبرميل



المناصفة، مضيئة: إن مسؤولية معالجة التضخم يتقاسمها الاحتياطي الفيدرالي والبيت الأبيض. كما قالت بلين: «ارتفع معدل التضخم أكثر مما توقعه معظم الاقتصاديين، بمن فيهم أنا، وبالطبع من مسؤوليتنا مع الاحتياطي الفيدرالي معالجة ذلك وستقوم بذلك». على صعيد التداولات، هبط سعر الذهب ليتداول بسعر ١٨٣٥.٣٨ دولاراً للأونصة، وارتفعت الفضة لتصل إلى ٢٤.٣٠ دولاراً للأونصة، وهبط البلاتين لتبلغ قيمته ١٠٠٣.١٠ دولاراً للأونصة. في حين ارتفع البلاتين يوم ١١١.١٩ دولاراً للأونصة.

سعر نفط «برنت» إلى ١٠٠ دولار للبرميل بحلول الربع الثالث من هذا العام. **معدن ثمينة** تراجع سعر الذهب في المنطقة الحمراء في سوق ما قبل الافتتاح يوم الجمعة، وسبق أن صرحت مسؤولو الخزنة الأميركية جانبين يبين بأنها تتوقع انخفاض التضخم على مدار العام إذا تحجرت البلاد في السيطرة على جائحة كوفيد-١٩. وفي مقابلة مع سي إن بي سي، أشارت بلين إلى أنها تتفق بقدرة الاحتياطي الفيدرالي على إصدار الأحكام

وأشار المصدران إلى أن بعض الدول الأعضاء ما زالت تجد صعوبة في زيادة إنتاجها. وقالت وكالة الطاقة الدولية هذا الأسبوع إن المجموعة فتت أهدافها الإنتاجية بواقع ٧٩٠ ألف برميل يومياً، في وقت وجدت فيه بعض الدول المنتجة في غرب إفريقيا مثل نيجيريا وأنغولا صعوبات في زيادة الإنتاج. وقال المصدران: إن نسبة امتثال دول منظمة «أوبك» بلغت ١٢٧ بالمئة في كانون الأول، في حين حقق المنتجون من خارج أوبك امتثالاً بنسبة ١٤ بالمئة. وعلى الرغم من انخفاض الأسعار إلا أن المحللين في بنك الاستثمار «مورغان ستانلي» يتوقعون ارتفاع

الوطن

تراجعت أسعار النفط لليوم الثاني على التوالي تحت ضغط زيادة غير متوقعة في مخزونات الخام والوقود الأميركية في حين جنى المستثمرون أرباحاً من صعود الأسعار إلى أعلى مستوى في سبع سنوات في وقت سابق من الأسبوع.

ومع ذلك ارتفع خام القياس لخام أسبوع على التوالي ليحقق نحو ٢ بالمئة هذا الأسبوع. وارتفعت الأسعار بأكثر من ١٠ بالمئة منذ بداية العام وسط مخاوف من شح الإمدادات. وهبطت العقود الآجلة لخام برنت ليستقر السعر عند ٨٧.٨٩ دولاراً للبرميل في حين انخفض خام غرب تكساس الوسيط ليستقر عند ٨٥.١٤ دولاراً للبرميل. وفي وقت سابق من الأسبوع ارتفع كل من برنت وغرب تكساس الوسيط إلى أعلى مستوى لكل منهما منذ ٢٠١٤.

ومع ذلك قالت وكالة الطاقة الدولية يوم الأربعاء: من المتوقع أن يتجاوز العرض المتوقع الطلب قريباً إذ إن من المنتظر أن يفيض بعض المنتجين الخام عند أعلى المستويات على الإطلاق أو فوقها، فيما يصعد الطلب رغم انتشار المحور أوميكرون من فيروس كورونا. وقال مصدران من مجموعة «أوبك (+) «رويتزر»: إن التزام المجموعة بالتسويق خفض إنتاج النفط زاد إلى نحو ١٢٢ بالمئة في كانون الأول، وهو مستوى أعلى من نظيره في تشرين الثاني الذي بلغ ١١٧ بالمئة.

النهار سوف ينظر القضاة المناوبون في موضوع المواقف وفي المساء سيكون هناك قضاة للنظر في الضبوط التي يتم تقديمها من مخافر الشرطة حول المشاكل التي تحدث، مشيراً إلى أنه في ساعات المساء دائماً هناك قاضيان مناوبان لدراسة مثل هذه الضبوط حتى يومي العطلة الجمعة والسبت.

من جهة أكد رئيس مجلس الدولة عبد الناصر الضللي أن الدعاوى التي تنظر بها المحاكم خلال الأسبوع الحالي يتم تأجيلها لموعدها تحدد المحكمة المختصة في وقت لاحق، مشيراً إلى أن المحاكم حالياً تقوم بعملية تدوير الدعاوى إلا أنه في حال كان هناك محكمة حددت مواعيد للدعاوى خلال هذا الأسبوع فإنه يتم تأجيلها إلى موعد تحدد المحكمة.



مشيراً إلى أنه سيكون هناك قاضيا تحقيق مناوبان على الأقل يومياً وما بين ٦ إلى ٧ قضاة نيابة عامة. ولقد في حال كان هناك أمور مستعجلة مثل النظر في مشروع قانون يرد إلى المجلس فإنه يمكن استدعاء المختصين في هذا الموضوع لمناقشتها.

القرار إما بتوقيف الشخص وإما بإطلاق سراحه. ولقد في حال كان هناك أمور مستعجلة مثل الموضوع المناوبين وليس للقيام بالأعمال الإدارية باعتبار أن تميم رئاسة مجلس الوزراء واضح في هذا الخصوص،

المناصفة حولهم وفي حال كان هناك موقوف يستحق أن يطلق سراحه لا يتم توقيفه خلال فترة العطلة كاملة، موضحاً أنه وقت المناوبة يكون هناك قضاة نيابة لدراسة الضبوط التي تعرض لهم ومن ثم عرضها على قضاة التحقيق لاتخاذ

محمد منار حميحو

أكد المحامي العام الأول في دمشق محمد أيدي مهاني أنه سيتم تأجيل الدعاوى التي حددت المحاكم المختصة مواعيد لها الأسبوع الحالي بسبب تعطيل الجهات العامة، مشيراً إلى أن القانون نص أنه في حال كان هناك عطلة رسمية تؤجل الدعاوى إلى مواعيد تحدد لاحقاً المحاكم التي تنظر فيها كل محكمة حسب جدول مواعيد الدعاوى لديها.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أوضح مهاني أنه يعتبر أطراف الدعوى يملغين حكماً بالموعدها المحكمة المختصة تحدد المحكمة والذي ينشر على لوحة إعلاناتها، لافتاً إلى أن كل محكمة تحدد مواعيد الدعاوى لديها حسب الجدول الموجود لديها، وإذا كان هناك دعاوى مستعجلة فإنه يتم تحديد مواعيد قريبة لها ولو كان هناك ضغط على المحكمة الناظرة في هذه الدعوى. مهاني أشار إلى أن قضاة النيابة العامة بالتطبيق مناوبون في أيام العطلة حسب جدول يوزع المناوبات فيما بينهم وذلك لاستقبال المواقف واتخاذ القرارات